

## في الواجهة



## مات الجنين لكن من المسؤول؟

ما أورده هنا، قصة حقيقية حصلت مع زوجتي التي قصدت طبيباً نسائية في مدينة النبطية، فأكدت لها الأخيرة بعد فحصها بتاريخ 25-06-2011 وفي مرحلتها الأولى، أن الجنين بحالة طبيعية، وطلبت منها العودة إليها بعد شهر تماماً، أي في 25-07-2011، وفعلاً زارتها الحامل، وأعطتها الطبيبة بعض الأدوية المثبتة للحمل، وطلبت منها أن تزورها في 08-08-2011، لكن المرأة الحامل بدأت تشعر بعوارض لم تسمع عنها من قبل، فذهبت إلى الطبيبة في 05-08-2011 فعاينتها الطبيبة وأكدت للحامل أن الجنين في حالة طبيعية، وأوضحت لها عن طريق الصورة الصوتية أين نبض الجنين. وطلبت منها العودة نهاية شهر آب.

مع اقتراب الموعد، عادت المرأة الحامل للشعور بالعوارض ذاتها مع نزف. فذهبت إلى أحد مستشفيات بيروت، حيث أكد لها الطبيب النسائي المناوب أن الجنين بحالة طبيعية وقلبه ينبض. وبعدها بيوم ذهبت المرأة إلى صيدا للتنزه، وإذ بها تغرق بالنزف فتذهب إلى مستشفى في المدينة، لتفحصها طبيبة نسائية هناك وتؤكد لها أن الحمل متوقف منذ 6 أسابيع، وأن الجنين ميت في بطنها. فالمرأة لم تقتنع وذهبت إلى طبيبتها في صباح اليوم التالي، التي قالت لها إن الجنين ميت منذ 5 أيام؛ ذهبت المريضة في نفس اليوم إلى قابلة قانونية، فأكدت لها الأخيرة أن الجنين ميت منذ 6 إلى 7 أسابيع، ثم اصطحبتها إلى الأخيرة، وقالت إن الجنين ميت منذ 6 أسابيع في بطن الحامل. وقد سبب لها تسهماً في الدم والتهابات في المعدة كان يمكن أن تؤدي بحياتها لو لم تكتشف الأمر.

الحامل خسرت جنينها، وتسمم دمها، وأصابها صدمة نفسية أدت إلى اكتئابها نفسياً. من يتحمل المسؤولية، وكيف يحصل المرء على حقوقه، وكيف يمنع تكرار الأمر مع آخرين، وأين هي نقابة الأطباء؟ أم سيقال لنا إن هذا هو لبنان... شاء من شاء وأنى من أنى؟ داني فحص - النبطية

◆◆◆  
مايسترو

ورد في جريدتك الغزاة نهار الخميس 8 أيلول 2011 العدد 1506 ص. 13 تحت عنوان «معهد الموسيقى... في انتظار المايسترو»، وتحديداً في معرض توصيفكم لـ «بعض المرشحين المعلنين»، الذين أدرجتم اسمي في عدادهم؛ ورد على لسان ما سميتهم «أحد العارفين» أن حظوظي كبيرة على الرغم من أنني محسوب على القوّات... إنني أنفي نفياً قاطعاً ما نسب إليّ من انتماء سياسي، رغم أنني على علاقة طيبة مع الجميع، مع التأكيد أن أكاديميتي تتقدم على ما سواها.

الدكتور وليد مسلم

خرج مشروع أشغال الكهرباء من دائرة الجدل داخل الحكومة، وبينها والمعارضة، كي يدخلها استحقاق آخر هو تمويل المحكمة الدولية، يتناقض موقفا طرفي الحكومة من التمويل، لكن نزاعهما لا يمسي شغفاً ولا تمريناً سهلاً، عندما تكون الأمم المتحدة شريكاً في هذا الاستحقاق

## نقولاً ناصيف

بعد طي مشروع أشغال الكهرباء على نحو حافظ على تماسك حكومة الرئيس نجيب ميقاتي ووحدةها، يُفتح قريباً ملف آخر لا يقل تعقيداً، مرشح بدوره للتجادب بين أكثر من طرف في الحكومة، هو تمويل لبنان حصته السنوية في المحكمة الدولية. وإذ بدت لحظة أشغال الكهرباء أهمية استراتيجية في قطاع الخدمات في حساب أفرقاء في الحكومة كتكتل التغيير والإصلاح، فعدها محطة أساسية تنقض ما سبقها في التعاطي مع هذا القطاع، يدخل ملف تمويل المحكمة في صلب وجود حكومة الرئيس نجيب ميقاتي ومبزرها، وهو وقف التعاون مع المحكمة. بات هذا التبرير أكثر إلحاحاً مع تبليغ لبنان القرار الاتهامي في اغتيال الرئيس رفيق الحريري في 30 حزيران، أيام بعد تأليف الحكومة، وتوجيه أصابعه إلى أربعة مسؤولين في حزب الله متهمين بالضلوع في الاغتيال، الأمر الذي لم تجبهه حكومة الرئيس سعد الحريري التي، رغم انقسام موقف أفرقتها من المحكمة، ظلّ يجمعها بتمويلها خيط رفيع وهمي، هو انتظارهم صدور القرار الاتهامي وطمانات راح يطلقها الرئيس سعد الحريري بأنه لن يسلم بقرار اتهامي مسيئ.

ومع أن أياً من أفرقاء حكومة ميقاتي لم يخض رسمياً في التمويل، ولا

اتخذ مواقف نهائية منه، ما خلا تأكيد رئيس الحكومة استمرار تعاونه مع المحكمة واحترام لبنان تعهدهاته الدولية التي تعني، أول ما تعني بالنسبة إليه، استمرار لبنان في تسديد حصته في نفقات المحكمة، يقارب الأفرقاء المتحفظون عن التمويل المسألة كالاتي:

1- لم تؤلف حكومة ميقاتي كي تمثل امتداداً لحكومة الحريري في علاقة لبنان الرسمي بالمحكمة، وتسليماً أعمى بما تقوم به تبعاً لمعايير غير قابلة للمناقشة والشكوك. بل أطاحها أحد الملفات الأكثر التصاقاً بالمحكمة والتحقيق الدولي وتعبيراً عن تسييسها، في نظر هذا الفريق، هو ملف شهود الزور. عطل جلسات حكومة الحريري قبل أن تسقطها استقالة وزراء المعارضة آنذاك. وهو السبب الظاهر إلى الآن على الأقل. الأمر الذي وضع إخراج لبنان من المحكمة في أولوية إطاحة حكومة الحريري أولاً، ثم إطاحة رئيسها ومنعه من العودة إلى رئاسة الحكومة ثانياً، ثم تسمية ميقاتي رئيساً لحكومة جديدة لا تكون على صورة الحكومة المسقطّة، ولا على صورة رئيسها خصوصاً، وتعكس غالبية نيابية مختلفة ذات موقف سلبي مسبق من المحكمة والتعاون معها وتمويلها.

2- يقول المعنويون البارزون برفض المحكمة إن التسوية التي أرمها الحريري مع قوى 8 آذار، وأطاحها حزب الله برفضه استمرار الحريري على رأس الحكومة، تضمّنت بنوداً



كما الكهرباء، لا يفضي تعثر التسوية إلى إطاحة الحكومة

لم تؤلف حكومة ميقاتي امتداداً لحكومة الحريري حيال التمويل



## تمويل المحكمة: من يورط

التمويل. وحينما اتفق مع ميقاتي على ترؤس الحكومة - يقول هؤلاء - لبث هذان البندان في صلب التفاهم معه.

تالياً، يرى هؤلاء، في إبراز مغزى

اتصلت بالمحكمة كانت في صلب التسوية السياسية آنذاك، وفي صلب تنازلات قبل بها الحريري ثمن بقائه رئيساً للحكومة، وأخضها اثنان، هما سحب القضاة اللبنانيين ووقف

يدخل وقف تمويل المحكمة في صلب وجود حكومة ميقاتي (أرشيف - هيثم الموسوي)



## 14 آذار تبدأ حملة استباقية

رو سياسة المعونة القضائية التي تنظم التمثيل القانوني للمتهمين أمام المحكمة، الذين ليست لديهم موارد مالية تمكنهم من تحمّل أتعاب الدفاع عنهم. وعندما يتسلم رئيس قلم المحكمة، هيرمان فون هابيل، طلب المعونة القانونية، يقرّر ما إذا كان لدى المتهم موارد مالية كافية، وبحسب المبلغ الذي يمكن دفعه. ولا يُطلب من المتهم أن يسهم في تكاليف لقاء تكاليف دفاعه. ولا يُطلب من المتهم أن يسهم في تكاليف دفاعه إلا في حال إدانته. ويتولّى رئيس مكتب الدفاع مسؤولية تعيين محامي الدفاع، الذي يمثل المتهمين الذين يحاكمون غيابياً. وأما فريق الدفاع الذي يمثل

كرر عضو جبهة النضال الوطني النيابية، وزير المهجرين علاء الدين ترو، موقف كتلته المؤيد لتمويل المحكمة، إذ قال: «لنا رأينا الخاص في الموضوع، وسنوافق على بند التمويل إذا طرح في مجلس الوزراء». وأكد ترو «أن الجسم الحكومي غير معرض للاهتزاز بشأن ذلك»، لافتاً «إلى وجود موقف واضح لرئيس الجمهورية ميشال سليمان، ولرئيس الحكومة نجيب ميقاتي». في سياق متصل بالمحكمة، لكن بعيد عن التزام لبنان تمويلها أو عدمه، اعتمد رئيس مكتب الدفاع في المحكمة الخاصة بجريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري فرانسوا

أمر التزم به لبنان تجاه المجتمع الدولي؟». بدوره، اقترح عضو كتلة القوات النيابية جوزف المعلوف سبيلاً لإقرار تمويل المحكمة لم يخطر على بال أحد من السياسيين سابقاً. فقد رأى المعلوف أن إقرار ذلك البند الخلافي «يمكن أن يجري عبر توقيعي رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة». أما زميله، عضو كتلة المستقبل خالد زهران، فتوقع ألا تتمكن الحكومة من الاتفاق على بند التمويل، مؤكداً أن القرار النهائي في هذا الشأن سيكون لحزب الله، الذي يصف المحكمة بالإسرائيلية. وفي السياق ذاته،

على هدي بيان عضو كتلة المستقبل النيابية سمير الجسر أول من أمس، بدأت قوى 14 آذار ما يشبه حملة التحذير من تخلي الحكومة عن «التزاماتها» بشأن تمويل المحكمة الدولية الخاصة بجريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري. عضو كتلة المستقبل، الوزير السابق جان أوغاسابيان، رأى أن «أيّ تكلّف في ملف تمويل المحكمة الدولية يعدّ إخلالاً بالتزامات لبنان الدولية، ويأخذ لبنان إلى مواجهات مع المجتمع الدولي». واستغرب أوغاسابيان قول وزير العدل شكيب قرطباوي «إن هذا الأمر يجب أن يناقش» سائلاً: «كيف يناقش